هيئة المحاسبة والمراجعة
لمؤسسات المالية الإسلامية

لمعايير الشرعية

48-1

1435هـ - 2014 م

المعايير الشرعية

(1 - 48)

طبعة

1435هـ - 2014م

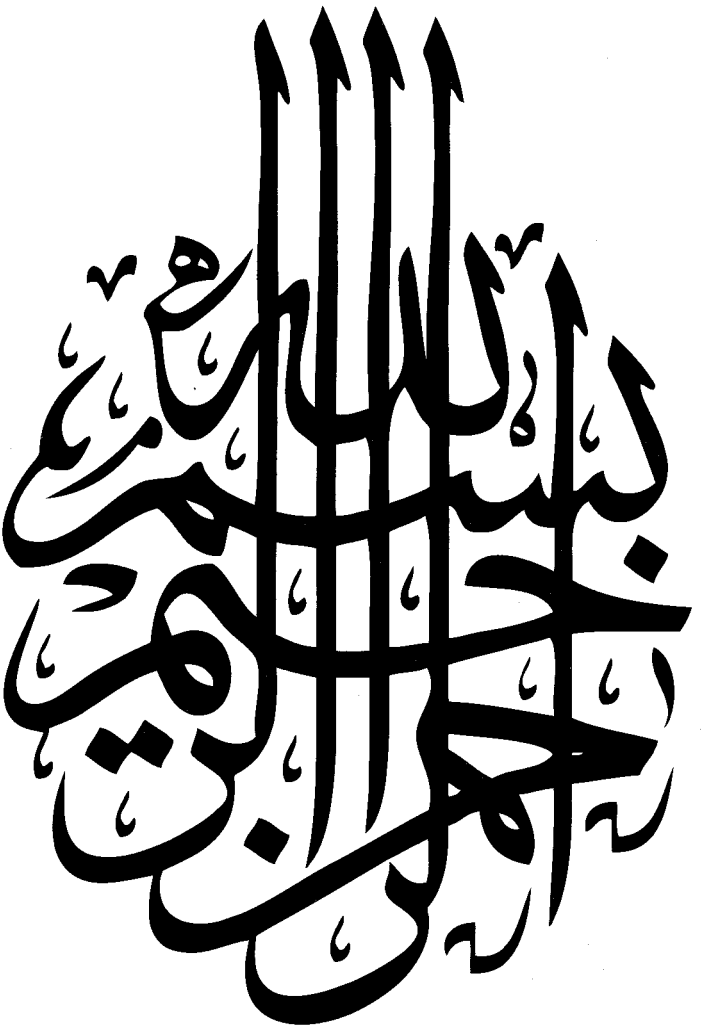

المعايير الشرعية

(1 - 48)

النص الكامل للمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية

التي تم اعتمادها حتى جمادى الآخرة 1433 هـ - أيار(مايو) 2012م

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

ص . ب: 1176 - المنامة - البحرين

هاتف: 17244496 (973+) - فاكس 17250194(973+)

البريد الإلكتروني :aaoifi@batelco.com.bh

الموقع الالكتروني : www.aaoifi.com

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية غير مسئولة عن أية نتائج سلبية يتكبدها أي شخص يقوم بعمل أو يمتنع عن القيام بعمل باستخدام مضمون هذا المجلد بدعوى ترتبها على ذلك الاستخدام.

رقم الناشر الدولي ISBN: 99901-23-06-3

حقوق الطبع © 1435هـ – 2014م هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، الإيداع القانوني لحقوق الطبع تحت رقم (2002/833م) وإيداع إدارة المكتبات العامة تحت رقم (3354د.ع./2002م) في مملكة البحرين.

جميع الحقوق محفوظة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ويجب استئذانها خطياً قبل أي ترجمة أو طباعة أو إعادة إصدار أو استعمال أي جزء من هذه النشرة بأي شكل من الأشكال بصورة جزئية أو كلية عن طريق أية وسائل إلكترونية أو ميكانيكية أو غيرها من الوسائل المعروفة حالياً أو التي قد يتم اختراعها فيما بعد مما يشمل التصوير الفوتوغرافي أو التسجيل أو أي نظام لتخزين واستعادة المعلومات.

محتويات المجلد

رقم الصفحة

المعايير الشرعية	أ
كلمة الأمين العام	ط
كلمة رئيس المجلس الشرعي	ك
التعريف بالهيئة	ن
1. المتاجرة في العملات	1
2. بطاقة الحسم وبطاقة الائتمان	15
3. المدين المماطل	27
4. المقاصة	41
5. الضمانات	53
6. تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي	73
7. الحوالة	89
8. المرابحة للآمر بالشراء	105
9. الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك	129
10. السلم والسلم الموازي	151
11. الاستصناع والاستصناع الموازي	167
12. الشركة (المشاركة) والشركات الحديثة	185
13. المضاربة	215
14. الاعتمادات المستندية	233
15. الجعالة	255
16. الأوراق التجارية	269
17. صكوك الاستثمار	285
18. القبض	305
19. القرض	321

20.	بيوع السِّلع في الأسواق المنظمة	337
21.	الأوراق المالية (الأسهم والسندات)	351
22.	عقود الامتياز	369
23.	الوكالة وتصرف الفضولي	387
24.	التمويل المصرفي المجمع	403
25.	الجمع بين العقود	417
26.	التأمين الإسلامي	435
27.	المؤشرات	455
28.	الخدمات المصرفية في المصارف الاسلامية	467
29.	ضوابط الفتوى وأخلاقياتها في إطار المؤسسات	477
30.	التورق	491
31.	ضابط الغرر المفسد للمعاملات المالية	501
32.	التحكيم	517
33.	الوقف	531
34.	إجارة الأشخاص	549
35.	الزكاة	567
36.	العوارض الطارئة على الالتزامات	597
37.	الاتفاقية الائتمانية	609
38.	التعاملات المالية بالانترنت	625
39.	الرهن وتطبيقاته المعاصرة	641
40.	الحسابات الاستثمارية وتوزيع الربح	659
41.	بيوع السِّلع في الأسواق المنظمة	677
42.	الحقوق المالية والتصرف فيها	697
43.	الإفلاس	713
44.	إدارة السيولة	727
45.	حماية رأس المال والاستثمارات	737
46.	الوكالة بالاستثمار	751

47. ضوابط حساب ربح المعاملات 763
48. خيارات الامانة 773

كلمة الأمين العام

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين، هادياً مهدياً، وسراجاً منيراً، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد،

إنّ فهم المعاني والحكم وأسرار التشريع، ومعرفة الأسباب والعلل، ونسبة بعضها إلى بعض لاستنباط الأمثال والنظائر، واعتبار ما يكون أشبه بقصد الشارع من تشريعه، هو حقيقة الفقه. والأحكام من حيث المصلحة، نوعان : أحكام ثابتة لا تتغير ولا تتبدل، ولا تختلف المصلحة فيها باختلاف الأحوال والأزمان، وأحكام جزئية روعيت فيها مصالح الناس وعرفهم في الوقت الذي استنبطت فيه؛ فإذا اختلف العرف وتبدّلت المصلحة، جاز النظر فيها والعدول عنها أو الأخذ بغيرها على ما تقضي به المصالح الراهنة؛ وهذه هي روح التشريع والرخصة المأخوذة عن ثقة، وهو الحزم الذي يجب ألا يخلو منه عمل إمام.

وهذا المعنى هو حقيقة منهج هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، منذ تأسيسها عام 1990م، في إصدار ونشر وتطوير ومراجعة معايير العمل المالي والمصرفي الإسلامي لتلبية احتياجات المؤسسات المالية الإسلامية في أنحاء العالم كافة؛ فأصدرت معايير شاملة من الناحية الشرعية، وفي مجال المحاسبة والمراجعة، والاخلاقيات، والضبط، والحوكمة. وإلى جانب مراجعة المعايير الصادرة، لا تزال الهيئة تعمل على مواكبة احتياجات السوق المالية عبر إصدار المزيد من المعايير التي يفرضها التطور المطرد والأمور المستحدثة.

ولقد حققت الهيئة خلال عملها في السنوات المنصرمة، العديد من الإنجازات التي ساهمت بشكل مباشر في رسم الطريق المؤدي إلى تحقيق الغايات والأهداف التي تطمح إليها، فتبنى عديد من البلدان والمراكز المالية الإسلامية معايير الهيئة وعملوا على تطبيقها بشكل إلزامي أو إرشادي، منها على سبيل المثال: " مملكة البحرين، والسودان، والأردن، وسورية، ولبنان، وماليزيا، وسنغافورة، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وجنوب أفريقيا". وقد كان لإطلاق برامج التطوير المهني بالغ الأثر في نشر المعرفة وتعريف وتثقيف الطلاب والمهتمين بالعمل في القطاع المالي الإسلامي عبر تخريج طلبة من حملة شهادات المحاسب القانوني الإسلامي (CIPA) والمراقب والمدقق الشرعي (CSAA) وهم يساهمون حالياً في نشر ثقافة الصيرفة الإسلامية.

والجدير ذكره، الجهد المبذول و السعي المشكور لأعضاء المجالس المنبثقة عن الهيئة؛ من أعضاء المجلس الشرعي الموقّر، وأعضاء مجلس معايير المحاسبة والمراجعة، وأعضاء اللجان التابعة لهم، لدورهم البارز في تحقيق ما تحقق والارتقاء إلى أسمى الغايات، ودوام مساندة الهيئة لتبقى المنظمة العالمية الأولى العاملة على سنّ وإصدار معايير العمل المالي والمصرفي الإسلامي.

إننا مدركون تماماً أنّ الكمال لله جلّ وعزّ وحده، وأننا ما زلنا في بداية الطريق، ونشكر كلّ مَن مدّ يد العون والمساندة، ولم يوفّر وسيلة إلا وقدمها للارتقاء بأعمال الهيئة، سائلين المولى سبحانه أن يوفقنا جميعاً بفضله وكرمه لحمل هذه الرسالة وتبليغها كما يحب ويرضى، آمين.

وكتبه،

خالد رفعت الفقيه

كلمة رئيس المجلس الشرعي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وعلى كل من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن الصيرفة الإسلامية تختلف عن الصيرفة التقليدية في مبادئها وتصوراتها ومنتجاتها، ولابد لصحة هذه التعاملات أن ينعكس هذا الفرق في معالجتها الحسابية بصورة واضحة يؤمن معها اللبس ،وتُفادى بها الأخطاء في تطبيقها العملي، وإن المعايير المحاسبية التقليدية لاتفي بهذا الغرض لكونها مبنية على تصورات تختلف عن تصورات الصيرفة الإسلامية. ولذا، فكان من اللازم أن تكون للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية معايير حسابية تختلف عن المعايير التقليدية. وكان إعداد هذه المعايير عملا عملاقا يتطلب جهودا مكثفة من قبل علماء الشريعة في جانب والمحاسبين الفنيين في جانب آخر. وإن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية قامت منذ سنة 1411 الموافق للسنة الميلادية 1991 بجهد كبير لإعداد المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية ، وحازت المعايير الصادرة منها قبولا عاما بفضل الله سبحانه وتعالى، حتى أصبحت معتمدة في المجال المصرفي الإسلامي ، وقد أُلزمت المصارف الإسلامية بالتقيد بها أو بالاسترشاد منها من قبل البنوك المركزية في عدة بلاد، والحمد لله تعالى.

ورأت الهيئة أن تصدر معايير شرعية على طراز المعايير الحسابية ،حتى تكون مرجعا للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في التقيد بالشريعة الغراء في تعاملاتها ومنتجاتها،و للتقريب بين الفتاوى الصادرة من هيئات الرقابة الشرعية . وللحصول على هذا الغرض، أنشأت الهيئة "المجلس الشرعي" في السنة الهجرية 1419 الموافقة للسنة الميلادية 1999 مكونا من العلماء ذوي الاختصاص في فقه المعاملات، وبخاصة في المجال المصرفي الإسلامي.وقد استطاع المجلس بتوفيق الله سبحانه وتعالى أن يُصدر أكثر من ثلاثين معيارا حتى الآن، وقد غطّت هذه المعايير كثيرا مما تحتاج إليه المؤسسات المالية الإسلامية من أحكام الشريعة الغراء في تعاملاتها المالية. وإنها أصبحت بفضل الله تعالى مرجعا موثوقا في الأوساط المصرفية الإسلامية ، ومقررا دراسيا في شتى الجامعات والكليات والمدارس التي تهتم بتدريب الطلاب على الصيرفة الإسلامية.

وقد اتخذ المجلس ما في وسعه من الحيطة والحذر قبل أن تصدر هذه المعايير، فإن الطريق المعمول به أنه يُستكتب أحد الباحثين المختصين في الموضوع المقصودِ إصدارُ المعيار فيه، فيُعِدّ دراسة ضافية تستوعب المسائل

المتعلقة به في ضوء القرآن الكريم والسنة الشريفة و مذاهب الفقه المتبوعة مع بيان أدلتها و ذكر المسائل المستجدة مع بيان آراء العلماء المعاصرين فيها، كما يُعِدّ مسودة مقترحة للمعيار المطلوب إصداره. وإن هذه الدراسة ومسودة المعيار تُعرض أولا على لجنة فرعية للمجلس تتكون من بعض أعضاء المجلس وعدة من العلماء الآخرين المختصين من الخارج. وقد كوّن المجلس لهذا الغرض ثلاث لجان تجتمع أربع مرات في السنة. وإن هذه اللجان تراجع مسودة المعيار و تُعِدّه للعرض على المجلس الشرعي الذي كان يجتمع أسبوعا في مكة المكرمة وأسبوعا آخر في المدينة المنورة ، (وقرر الآن أن يجتمع أربع مرات في سنة، مرتين في أحد الحرمين الشريفين، ومرتين في أمكنة أخرى). و إن المسودات المقترحة من قبل اللجان تُناقش بندا بندا في اجتماعات المجلس مناقشة حرة ومستفيضة، إلى أن يُقر المعيار إما باتفاق الآراء أو بأغلبيتها. ثم تعقد الهيئة جلسة للاستماع في مملكة البحرين يُعرض فيها المعيار المقترح على علماء وفنيين من ذوي الشأن، ليتمكنوا من إبداء آرائهم فيه، فربما يقترحون حذفا أو إضافة أو تعديلا. وإن هذه الآراء تُعرض مرة أخرى على المجلس في اجتماعه اللاحق، فتناقش هذه الآراء، كما أنه يجد فرصة أخرى للنظر الأخير في ذلك المعيار قبل إصداره، فيحذف أو يضيف أو يعدل حسبما ينتهي إليه بعد مناقشة مستفيضة. وبعد هذه الخطوات يُصدر المعيار رسميا.

ولابد ههنا من التنبيه على نقطتين هامتين:

أولا: إن هذه المعايير إنما تُصدر من قِبل المجلس، وليس من قبل شخص أو أشخاص، فلا تنسب الأحكام التي جاءت فيها إلى أحد من أعضائه بصفته الشخصية، فإن الطريق المتبع في المجلس هو الطريق المعمول به في معظم المجالس والمجامع الدولية، من أن القرارات تتخذ على أساس الأغلبية، ومن كان له رأي مخالف أو تحفظ فإنه يسجّل ذلك في محاضر الجلسات، والقرار يصدر باسم المجلس أو المجمع دون ذكر الخلاف. وإن أكثر البنود في المعايير المصدرة من قبل المجلس مما اتفق عليه جميع الأعضاء، والحمد لله، ولكن من الطبيعي أن يكون هناك اختلاف الأنظار في بعض الأحكام المجتهد فيها، وخاصةً فيما يتعلق بالمسائل الحديثة أو النوازل ، فلو بقي مثل هذا الاختلاف في بعض المسائل بعد مداولات منفتحة ،اتخذ المجلس قراره بأغلبية الآراء، وسُجّل الاختلاف في محاضر المجلس حسب التعامل المذكور، دون أن يذكر ذلك في نص المعيار.

ثانيا: بالرغم من الخطوات المذكورة التي اتخذها المجلس للتأني والتروي في إصدار هذه المعايير، فإن ذلك لا يعدو من كونه مجهودا بشريا غير معصوم من الخطأ والنسيان،فإنه لا عصمة إلا لأنبياء الله تعالى ورسله عليهم الصلاة والسلام. ولذلك كوّن المجلس لجنة لمراجعة ما أصدر من المعايير. فلو اطلع أحد من العلماء على خطأ أو مسامحة ، أو كان عنده اقتراح لتحسين معيار من المعايير، فالمرجو منه مشكورا أن يبعث ملاحظاته إلى الأمانة العامة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي سوف تحيلها إن شاء الله تعالى إلى المجلس عن طريق لجنة المراجعة.

وأخيرا، لا يسعني إلا أن أشكر جميع أعضاء المجلس على الجهد الشاق الذي بذلوه لهذا الإنجاز خالصا لوجه الله الكريم، وروح التفاهم الذي أبدوه في المناقشات العلمية الهادفة، وأشكر هيئة المحاسبة والمراجعة على مبادرتها لهذا العمل الهام ، وعلى ما هيأت للمجلس من جوّ مناسب لهذا العمل العلمي الهادئ المركّز، كما أشكر الأمانة العامة للهيئة التي لم تدخر جهدا في تسهيل مهام المجلس بترتيب اجتماعاته ، وإزالة العوائق عن مسيرته، ومتابعة قراراته وإبلاغها إلى الجهات المعنية. والله سبحانه أسأل أن يجزي كل من ساهم في هذا العمل بصدق وإخلاص أحسن الجزاء، وأن يتقبل هذا الجهد وينفع به العباد والبلاد.ولله الحمد أولا وآخرا.

وكتبه،

محمد تقي العثماني

التعريف بالهيئة

تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، سابقاً هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية،(الهيئة) بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 1 صفر 1410هـ الموافق 26 فبراير 1990م في الجزائر. وقد تم تسجيل الهيئة في 11 رمضان 1411هـ الموافق 27 مارس 1991م في دولة البحرين بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تسعى إلى الربح.

وتهدف الهيئة إلى تطوير فكر المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ونشر ذلك الفكر وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث وغير ذلك من الوسائل، وإعداد وإصدار وتفسير ومراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة لتلك المؤسسات وذلك بما يتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية التي هي التنظيم الشامل لجميع مناحي الحياة، وبما يلائم البيئة التي تنشأ فيها تلك المؤسسات، وينمي ثقة مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات التي تصدر عنها وتشجعهم على الاستثمار والإيداع لديها والاستفادة من خدماتها.

وقد سبق إنشاء الهيئة جهود تحضيرية كبيرة إداريا وفنياً، وكانت البداية ورقة العمل التي قدمها البنك الإسلامي للتنمية في الاجتماع السنوي لمحافظي البنك في اسطنبول في مارس 1987 ثم تكونت بعدئذ لجان عديدة للنظر في أفضل السبل لإعداد معايير محاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، وصدر عن تلك اللجان دراسات وتقارير (*).

ومنذ بداية عملها في 1411هـ (1991م) وحتى عام 1415هـ (1995م) كان الهيكل التنظيمي للهيئة يتكون من: لجنة الإشراف وتتكون عضويتها من سبعة عشر عضواً، ومجلس معايير المحاسبة المالية وتتكون عضويته من واحد وعشرين عضواً، ولجنة تنفيذية تعين من بين أعضاء مجلس معايير المحاسبة المالية ، ولجنة شرعية من أربعة فقهاء.

وبعد مضي أربعة أعوام على عملها، قررت لجنة الإشراف تشكيل لجنة للتقويم وذلك للنظر في النظام الأساسي للهيئة وهيكلها التنظيمي. وقد تم بموجب التعديلات التي أدخلت على النظام الأساسي والتي اعتمدتها لجنة الإشراف تغيير اسم الهيئة ليصبح" هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية"، وتعديل هيكلها

(*) تم توثيق هذه الدراسات والتقارير في مجلدات خمسة تحت عنوان معايير المحاسبة للمصارف الإسلامية وأودعت في مكتبة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية في جدة ، المملكة العربية السعودية تحت رقم 332/121021

التنظيمي ليتمثل في: جمعية عمومية، ومجلس أمناء (بديلاً عن لجنة الإشراف)، ومجلس معايير المحاسبة والمراجعة بعد أن كان مقتصراً على المحاسبة وحدها، ولجنة تنفيذية، ولجنة شرعية، وأمانة عامة يترأسها أمين عام.

كما شمل تعديل النظام الأساسي تغيير أسلوب تمويل الهيئة. ففي الماضي كان تمويل الهيئة يتم عن طريق مساهمات يدفعها الأعضاء المؤسسون (البنك الإسلامي للتنمية، مجموعة دار المال الإسلامي، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، مجموعة دله البركة، بيت التمويل الكويتي). وقد نص النظام الأساسي المعدل على إنشاء مال " وقف وصدقة " تساهم فيه المؤسسات الأعضاء في الهيئة بدفع رسم عضوية (مرة واحدة فقط)، ويتم تمويل نشاطات الهيئة من ريع هذا الوقف ورسم الاشتراك السنوي والمنح والتبرعات والوصايا وأية مصادر تمويل أخرى .

كما شمل تعديل النظام عضوية الهيئة التي أصبحت تتكون من :

- الأعضاء المؤسسين
- الأعضاء غير المؤسسين
- الأعضاء المراقبين

تجدون مرفق قائمة بأعضاء الهيئة حتى تاريخه.

وفي عام 1419هـ = 1998م تم إدخال تعديلات على النظام الأساسي للهيئة. وشملت هذه التعديلات توسيع أهداف الهيئة. وقد نصت المادة الرابعة من النظام الأساسي المعدل على أن الهيئة تهدف في إطار أحكام الشريعة الإسلامية إلى :

(1) تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والمجالات المصرفية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.

(2) نشر فكر المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث والتقارير وغير ذلك من الوسائل.

(3) إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها للتوفيق ما بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية وكذلك التوفيق بين إجراءات المراجعة التي تتبع في مراجعة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات المالية الإسلامية.

(4) مراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتواكب التطور في أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية والتطور في فكر وتطبيقات المحاسبة والمراجعة.

(5) إعداد وإصدار ومراجعة وتعديل البيانات والإرشادات الخاصة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين .

(6) السعي لاستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات والإرشادات المتعلقة بالممارسات المصرفية

والاستثمارية وأعمال التأمين، التي تصدرها الهيئة، من قبل كل من الجهات الرقابية ذات الصلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها ممن يباشر نشاطا ماليا إسلاميا ومكاتب المحاسبة والمراجعة.

كما شملت التعديلات التي ادخلت على النظام الأساسي تسمية الأعضاء غير المؤسسين "أعضاء مشاركين". وقد نصت المادة الثالثة من النظام المعدل على أن الأعضاء المشاركين يتكونون من الفئات التالية :

(أ) المؤسسات المالية الإسلامية التي تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها في جميع أنشطتها.

(ب) الهيئات الرقابية والإشرافية التي تشرف على مؤسسات مالية إسلامية وتشمل البنوك المركزية ومؤسسات النقد وما في حكمها.

(ج) المجامع والهيئات الفقهية الإسلامية ذات الشخصية المعنوية.

وأن الأعضاء المراقبين يتكونون من الفئات التالية :

(أ) الهيئات والجمعيات المسئولة عن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة و/ أو عن إعداد معايير المحاسبة والمراجعة.

(ب) مكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة القانونية الممارسة ذات الاهتمام بأعمال المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

(ج) المؤسسات المالية التي تمارس أنشطة مالية إسلامية ضمن نشاطاتها الأخرى.

(د) مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية سواءً كانوا أفرادا أم هيئات.

وقد نصت المادة الثامنة من النظام الأساسي المعدل على أن يتعهد العضو بتسديد رسم العضوية، ورسم الاشتراك السنوي والالتزام بنظام الهيئة ولوائحها.

كما شملت التعديلات في النظام الأساسي انشاء مجلس شرعي بدلا عن اللجنة الشرعية وسيرد عنه تفاصيل في الهيكل التنظيمي أدناه.

وقد وسعت الهيئة عضويتها لتشمل الأعضاء المؤازرين الذين يتكونون من كافة المؤسسات المالية التى ترى لها مصلحة بالتعاون مع المؤسسات المالية الإسلامية، ومنتجاتها، ومع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

كما تمنح الهيئة الإجازة والشهادات المهنية في مجالات المحاسبة ومعاييرها والمراجعة والتحليل المالي والصيرفة الإسلامية للأفراد والمؤسسات بالإضافة إلى شهادات التدقيق والرقابة الشرعية. وتقوم الهيئة بنفسها أو بالاشتراك مع جهات أخرى تحددها بعمليات التدريب والتأهيل والمنح.

الهيكل التنظيمي

(أ) الأمانة العامة

تتكون الأمانة العامة من الأمين العام والجهاز الفني والإداري بمقر الهيئة. والأمين العام هو المدير التنفيذي للهيئة ويقوم بتنسيق أعمال كل من الجمعية العمومية، ومجلس الأمناء، ومجلس المعايير، والمجلس الشرعي، واللجنة التنفيذية واللجان الفرعية. ويتولى الأمين العام مهمة المقرر في اجتماعات هذه الأجهزة، كما يتولى تصريف أعمال الهيئة، والتنسيق، والإشراف على الدراسات والإجراءات الخاصة بإعداد البيانات والمعايير والإرشادات التي تصدرها الهيئة. ويقوم بتوثيق الصلة بين الهيئة والجهات الأخرى ذات الهدف المماثل، وكذلك بين الهيئة والمؤسسات المالية الإسلامية، وتمثيل الهيئة في المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية.

(ب) مجلس الأمناء

يتكون مجلس الأمناء من (20) عضواً غير متفرغ تعينهم الجمعية العمومية لمدة (5) سنوات. ويمثل أعضاء مجلس الأمناء الفئات المتعددة من جهات رقابية وإشرافية، ومؤسسات مالية إسلامية، وهيئات رقابية شرعية، والجهات المسئولة عن تنظيم مهنة المحاسبة و/ أو إعداد معايير المحاسبة والمراجعة، ومحاسبين قانونيين، ومستخدمي القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، وقد حددت المادة الحادية عشرة من النظام طريقة اختيارهم. ويجتمع مجلس الأمناء مرة في السنة على الأقل، وتصدر قراراته بأغلبية الأعضاء المشاركين في التصويت وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس المجلس، باستثناء اقتراح تعديل النظام الأساسي للهيئة حيث يلزم الحصول على موافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس.

ومن المهام التي تشملها اختصاصات مجلس الأمناء الآتي :

(1) تعيين أعضاء مجالس الهيئة واعفاؤهم وفقاً لأحكام النظام الأساسي للهيئة.

(2) تدبير المصادر المالية لتمويل الهيئة واستثمار أموالها.

(3) تعيين عضوين من بين اعضائه في تشكيل اللجنة التنفيذية.

(4) تعيين الأمين العام للهيئة.

وبالرغم مما تضمنه النظام الأساسي من سلطات وصلاحيات لمجلس الأمناء فإنه لا يجوز له ولا لأي من اللجان المنبثقة عنه بما في ذلك اللجنة التنفيذية التدخل في أعمال مجالس الهيئة الأخرى، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولا توجيهها بأي وجه من الوجوه إلى القيام بأي مهمة أو مشروع متعلق بأعمالها وأنشطتها.

(ج) اللجنة التنفيذية

تتكون اللجنة التنفيذية من (6) أعضاء، رئيس وعضوان من مجلس الأمناء والأمين العام، ورئيس مجلس المعايير ورئيس المجلس الشرعي، ومن مهامها مناقشة خطة العمل والموازنة التقديرية السنوية، ومناقشة القوائم المالية وتقرير المراجع الخارجي، واعتماد لائحة التوظيف واللائحة المالية. وتجتمع اللجنة التنفيذية بدعوة من الأمين العام مرتين على الأقل سنوياً وكلما دعت الحاجة بناء على طلب رئيس اللجنة أو الأمين العام.

(د) الجمعية العمومية

تتكون الجمعية العمومية للهيئة من جميع الأعضاء المؤسسين والأعضاء المشاركين والأعضاء المراقبين، ويحق للأعضاء المراقبين حضور اجتماعاتها دون حق التصويت. والجمعية العمومية هي السلطة العليا في الهيئة، وتجتمع مرة في السنة على الأقل.

(هـ) المجلس الشرعي

يتكون المجلس الشرعي من أعضاء لا يزيد عددهم عن عشرين عضواً يعينهم مجلس الأمناء لمدة خمس سنوات من الفقهاء الذين يمثلون هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الأعضاء في الهيئة وهيئات الرقابة الشرعية في البنوك المركزية.

ومن المهام التي تشملها اختصاصات المجلس الشرعي الآتي:

(1) تحقيق التطابق أو التقارب في التصورات والتطبيقات بين هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لتجنب التضارب أو عدم الانسجام بين الفتاوى والتطبيقات لتلك المؤسسات بما يؤدي إلى تفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية والبنوك المركزية.

(2) السعي لإيجاد المزيد من الصيغ الشرعية التي تمكن المؤسسات المالية الإسلامية من مواكبة التطور في الصيغ والأساليب، في مجالات التمويل والاستثمار والخدمات المصرفية.

(3) النظر فيما يحال إلى المجلس من المؤسسات المالية الإسلامية أو من هيئات الرقابة الشرعية لديها، سواء كانت الإحالة لإبداء الرأي الشرعي فيما يحتاج إلى اجتهاد جماعي، أو للفصل في وجهات الرأي المختلفة، أو للقيام بدور التحكيم.

(4) دراسة المعايير التي تعمل الهيئة على إصدارها في مجالات المحاسبة والمراجعة أو الأخلاقيات، والبيانات ذات الصلةِ وذلك في المراحل المختلفة للتأكد من مراعاة هذه الإصدارات لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

(و) مجلس معايير المحاسبة والمراجعة

يتكون مجلس المعايير من (20) عضواً غير متفرغين يعينهم مجلس الأمناء لمدة (5) سنوات. ويمثل أعضاء مجلس المعايير الفئات المتعددة من جهات رقابية وإشرافية، ومؤسسات مالية إسلامية، وهيئات رقابية شرعية، وأساتذة جامعات، والجهات المسئولة عن تنظيم مهنة المحاسبة و/ أو إعداد معايير المحاسبة والمراجعة، ومحاسبين قانونيين، ومستخدمي القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

ومن المهام التي تشملها اختصاصات مجلس المعايير الآتي:

(1) إعداد واعتماد بيانات ومعايير وإرشادات المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها.

(2) إعداد واعتماد معايير الأخلاقيات والتعليم المتعلقة بمجال نشاط المؤسسات المالية الإسلامية.

(3) إعادة النظر بغرض الإضافة أو الحذف أو التعديل في أي بيان من بيانات ومعايير وإرشادات المحاسبة والمراجعة.

(4) إعداد واعتماد الإجراءات التنفيذية لإعداد المعايير ولوائح وإجراءات عمل مجلس المعايير.

ويجتمع مجلس المعايير مرتين في السنة على الأقل، وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الأعضاء المشاركين، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس المجلس.

مجلس الأمناء

الاسم	الوظيفة	الصفة
سعادة الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة	مملكة البحرين	رئيساً
الدكتور عبد العزيز بن محمد الهنائي	نائب الرئيس، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية	عضواً
سعادة الشيخ صالح عبدالله كامل	الرئيس، مجموعة البركة المصرفية، المملكة العربية السعودية	عضواً
الأستاذ وليد مقبل	المدير المالي، بنك الراجحي، المملكة العربية السعودية	عضواً
الأستاذ محمد سليمان العمر	المدير العام، بيت التمويل الكويتي، الكويت	عضواً
الأستاذ مختار البخاري	مؤسس، بخاري كابيتال، ماليزيا	عضواً
الأستاذ سيد سليم رضا	الحاكم، مصرف باكستان المركزي، باكستان	عضواً
الشيخ عدنان القطان	نائب رئيس مجلس الأمناء، المؤسسة الخيرية الملكية، مملكة البحرين	عضواً
الأستاذ عرفان صديقي	الرئيس التنفيذي ، بنك الميزان، باكستان	عضواً
الأستاذ صلاح الدين موسى محمد	المدير العام، شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين، السودان	عضواً
الاستاذ عبد الرزاق الخريجي	الرئيس، الخدمات المصرفية الإسلامية، البنك الأهلي التجاري، المملكة العربية السعودية	عضواً
الاستاذ أحمد فايز الشامسي	المدير المالي، مصرف الإمارات الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة	عضواً
الأستاذ نور الدين عابد	المدير الإداري، خدمات أعمال المراجعة والتأمين، مكتب آرنست أند يونغ، مملكة البحرين	عضواً
الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس	الأمين العام، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المملكة العربية السعودية	عضواً
الدكتور خالد رفعت الفقيه	الأمين العام والرئيس التنفيذي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية	عضواً / مقرراً

الأمين العام والرئيس التنفيذي

الدكتور/ خالد رفعت الفقيه

المجلس الشرعي

الاسم	الوظيفة	الصفة
الشيخ/ محمد تقي العثماني	نائب الرئيس بدار العلوم، كراتشي وعضو دائم في مجمع الفقه الاسلامي بجدة	رئيساً
الشيخ / عبد الله بن سليمان المنيع	قاض بمحكمة التمييز، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية	نائباً للرئيس
الشيخ / د. عجيل جاسم النشمي	عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، بيت التمويل الكويتي، الكويت	عضواً
الشيخ / د. صالح بن عبدالله اللحيدان	مدير عام المجموعة الشرعية، أمين وعضو الهيئة الشرعية، مصرف الراجحي، المملكة العربية السعودية	عضواً
الشيخ / د. العياشي الصادق فداد	مستشار شرعي، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية	عضواً
الشيخ / د.عبد الستار عبد الكريم أبو غدة	المستشار الشرعي لمجموعة دله البركة، المملكة العربية السعودية	عضواً
الشيخ / نظام محمد صالح يعقوبي	عضو هيئة الرقابة الشرعية، بنك البحرين الإسلامي، مملكة البحرين	عضواً
الشيخ / د. أحمد علي عبد الله	الأمين العام، الهيئة العليا للرقابة الشرعية، السودان	عضواً
الشيخ / د.حسين حامد حسان	رئيس هيئة الرقابة الشرعية، مصرف دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة	عضواً
الشيخ/ د. محمد علي القري	عضو هيئة الرقابة الشرعية، بنك الجزيرة، السعودية	عضواً
الشيخ/ د. عصام خلف العنزي	مدير الرقابة الشرعية، دار الاستثمار، الكويت	عضواً
الشيخ/ وليد بن هادي	رئيس الهيئة الشرعية ، بنك قطر الإسلامي	عضواً
الشيخ/ أفلح بن أحمد بن حمد الخليلي	رئيس قسم الدراسات والبحوث، مكتب المفتي العام، سلطنة عمان	عضواً

الشيخ / عبدالله بن محمد المطلق	عضو هيئة كبار العلماء ، المملكة العربية السعودية	عضواً
السيد / عبدالله بن حمود العزي	عضو جمعية العلماء ، جمهورية اليمن	عضواً
الشيخ/ د. يوسف بن عبدالله الشبيلي	عضو الهيئة الشرعية، بنك البلاد، المملكة العربية السعودية	عضواً
الشيخ/ د. محمد أكرم لال الدين	المدير التنفيذي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية المالية الإسلامية، ماليزيا	عضواً
الشيخ/ د. محمود السرطاوي	رئيس الهيئة الشرعية، البنك الإسلامي الأردني، الأردن	عضواً
الشيخ/ محسن العصفور	عضو هيئة الرقابة الشرعية، بنك الإثمار، مملكة البحرين	عضواً
الشيخ/ د. أحمد بن عبد العزيز الحداد	كبير مفتين عضو اللجنة العليا للإفتاء، مدير إدارة الإفتاء، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، الإمارات العربية المتحدة	عضواً
الدكتور خالد رفعت الفقيه	الأمين العام والرئيس التنفيذي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين	عضواً/ مقرراً

أعضاء المجلس الشرعي السابقين

الاسم	الاسم
الشيخ / وهبة مصطفى الزحيلي	الشيخ / نزيه كمال حماد
الشيخ / عبد الرازق ناصر محمد	الشيخ / غزالي بن عبد الرحمن
الشيخ / يوسف محمد محمود قاسم	الشيخ/ عبد الرحمن بن صالح الأطرم
الشيخ / داتو حاجي محمد هاشم بن يحيى	الشيخ/ الصديق محمد الضرير
الشيخ / يوسف طلال اللورينزي	الشيخ/ علي محي الدين القره داغي
الشيخ / داود محمد بكر	الشيخ / محمد علي التسخيري
الشيخ/ محمد عبد الرحيم سلطان العلماء	

أعضاء لجنة المراجعة

الاسم	الوظيفـــــة	الصفة
الدكتور عبد الستار أبو غدة	المستشار الشرعي، مجموعة دله البركة، المملكة العربية السعودية	رئيساً
الدكتور عجيل جاسم النشمي	عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، بيت التمويل الكويتي، الكويت	عضواً
الدكتور العياشي الصادق فداد	المستشار الشرعي، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية	عضواً
الدكتور وليد بن هادي	رئيس الهيئة الشرعية، بنك قطر الإسلامي، دولة قطر	عضواً
الدكتور يوسف بن عبدالله الشبيلي	عضو الهيئة الشرعية، بنك البلاد، المملكة العربية السعودية	عضواً
الدكتور خالد رفعت الفقيه	الأمين العام والرئيس التنفيذي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين	عضواً
الدكتور عصام خلف العنزي	مدير الرقابة الشرعية، شركة دار الاستثمار، دولة الكويت	مقرراً

أعضاء لجنة الصياغة

الاسم	الوظيفة	الصفة
الدكتور عبد الستار عبد الكريم أبو غدة	المستشار الشرعي، مجموعة دله البركة، المملكة العربية السعودية	عضواً
الدكتور محمد علي القري	عضو هيئة الرقابة الشرعية، بنك الجزيرة، المملكة العربية السعودية	عضواً
الدكتور يوسف بن عبدالله الشبيلي	عضو الهيئة الشرعية، بنك البلاد، المملكة العربية السعودية	عضواً

لجنة المعايير الشرعية (1)

البحرين

الاسم	الوظيفـــــة	الصفة
الدكتور عبد الستار أبو غدة	المستشار الشرعي ، مجموعة دله البركة، المملكة العربية السعودية	رئيساً
الشيخ نظام محمد صالح يعقوبي	عضو هيئة الرقابة الشرعية، بنك البحرين الإسلامي، مملكة البحرين	عضواً
الدكتور وليد بن هادي	رئيس الهيئة الشرعية ، بنك قطر الإسلامي، دولة قطر	عضواً
الشيخ أفلح بن أحمد بن حمد الخليلي	رئيس قسم الدراسات والبحوث، مكتب المفتي العام، سلطنة عمان	عضواً
الدكتور خالد رفعت الفقيه	الأمين العام والرئيس التنفيذي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، مملكة البحرين	عضواً

لجنة المعايير الشرعية (2)

الكويت

الاسم	الوظيفـــــة	الصفة
الدكتور عجيل جاسم النشمي	عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ، بيت التمويل الكويتي ، دولة الكويت	رئيساً
الدكتور عصام خلف العنزي	مدير الرقابة الشرعية ، شركة دار الاستثمار ، دولة الكويت	عضواً
الدكتور محمد أنس الزرقا	كبير المستشارين، شركة شورى للاستشارات الشرعية، دولة الكويت	عضواً
الدكتور محمد عود علي الفزيع	مدير إدارة الرقابة الشرعية ، شركة امتياز للاستثمار، دولة الكويت	عضواً
الدكتور علي إبراهيم الراشد	مستشار شرعي، شركة الراية للاستشارات والتدريب ، دولة الكويت	عضواً
الشيخ عبد الستار قطان	المدير العام، شركة شورى للاستشارات الشرعية، دولة الكويت	مقرراً

الدكتور خالد رفعت الفقيه	الأمين العام والرئيس التنفيذي – هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، مملكة البحرين	عضواً

لجنة المعايير الشرعية (3)

جدة – المملكة العربية السعودية

الاسم	الوظيفـــــة	الصفة
الدكتور عجيل جاسم النشمي	عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، بيت التمويل الكويتي، دولة الكويت	رئيساً
الدكتور عبد الستار أبو غدة	المستشار الشرعي، مجموعة دله البركة ، المملكة العربية السعودية	عضواً
الدكتور أحمد علي عبدالله	الأمين العام، الهيئة العليا للرقابة الشرعية ، السودان	عضواً
الدكتور محمد علي القري	عضو هيئة الرقابة الشرعية، بنك الجزيرة ، المملكة العربية السعودية	عضواً
الدكتور صالح بن عبدالله اللحيدان	مدير عام المجموعة الشرعية، مصرف الراجحي، المملكة العربية السعودية	عضواً
الدكتور العياشي الصادق فداد	المستشار الشرعي، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية	مقرراً
الدكتور خالد رفعت الفقيه	الأمين العام والرئيس التنفيذي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين	عضواً

لجنة المعايير الشرعية (4)

دبي– الإمارات العربية المتحدة

الاسم	الوظيفـــــة	الصفة
الدكتور عبد الستار أبو غدة	المستشار الشرعي ، مجموعة دله البركة ، المملكة العربية السعودية	رئيساً
الدكتور حسين حامد حسان	رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة	عضواً
الدكتور عصام خلف العنزي	مدير الرقابة الشرعية، شركة دار الاستثمار ، دولة الكويت	عضواً
الدكتور جاسم علي الشامسي	عميد كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، الإمارات العربية المتحدة	عضواً
الشيخ محمد عبد الرزاق الصديق	عضو هيئة الفتوى، بنك دبي الإسلامي الإمارات العربية المتحدة	عضواً
الدكتور سمير الشاعر	مدير الرقابة الشرعية، بيت التمويل العربي، لبنان	عضواً
الشيخ عبد الستار قطان	المدير التنفيذي، شركة أعيان للإجارة والاستثمار، دولة الكويت	عضواً
الدكتور مدثر حسين صديقي	اس ان آر دنتون، الإمارات العربية المتحدة	عضواً
الدكتور محمد أكرم لال الدين	المدير التنفيذي، الاكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، ماليزيا	عضواً
الدكتور عمران العثماني	بنك الميزان، باكستان	عضواً
الدكتور عبد الستار الخويلدي	الأمين العام للمركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم ، الإمارات العربية المتحدة	عضواً
الدكتور أمين فاتح	المدير العام، منهاج للاستشارات، الإمارات العربية المتحدة	عضواً
الدكتور معبد علي الجارحي	الخبير المالي ومدير التدريب، مصرف الإمارت الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة	عضواً
الدكتور أسيد محمد أديب كيلاني	رئيس قسم الرقابة الشرعية، مصرف أبو ظبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة	مقرراً

الدكتور خالد رفعت الفقيه	الأمين العام والرئيس التنفيذي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، مملكة البحرين	عضواً

مجلس معايير المحاسبة والمراجعة

الاسم	الوظيفـــــة	الصفة
الأستاذ/ محمد سعيد عبدالوهاب	مساعد المدير العام، إدارة الرقابة المالية، بيت التمويل الكويتي، الكويت	رئيساً لمجلس معاييرالمحاسبة والمراجعة
الأستاذ/ حمد عبدالله عقاب	نائب رئيس أعلى، رئيس إدارة الرقابة المالية، مجموعة البركة المصرفية	نائباً لرئيس مجلس معايير المحاسبة والمراجعة
الأستاذ/ فواد لايق	شريك، إرنست ويونغ، مملكة البحرين	رئيساً للجنة معاييرالمحاسبة
الأستاذ/ جميل علي دراس	رئيس قسم الحسابات، الدائرة المالية، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية	رئيس للجنة معايير المراجعة والضوابط
الدكتور/ عبدالستار أبو غدة	المستشار الشرعي، مجموعة دله البركة، المملكة العربية السعودية	عضواً
الشيخ/ عصام محمد إسحاق	عضو مجلس الإدارة، المستشار الشرعي، مركز اكتشف الاسلام، مملكة البحرين	عضواً
الأستاذ/ إحسان أختر	نائب رئيس أعلى، مجموعة الرقابة المالية، مصرف أبوظبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة	عضواً
الأستاذ/ فراس حمدان	رئيس الدراسات والتحليل، قسم المحاسبة، مصرف لبنان المركزي ، لبنان	عضواً
الأستاذ/ سايمون غراي	مدير، قسم الرقابة، الجهة المنظمة المستقلة للخدمات المالية لمركز دبي المالي العالمي، الإمارات العربية المتحدة	عضواً
الدكتور/ حسين سعيد سعيفان	مساعد المدير العام، البنك الإسلامي الأردني للتمويل والإستثمار، الأردن	عضواً
الدكتور/ نور الدين محمد زين	مدير تنفيذي لمجلس المعايير المحاسبية الماليزية، ماليزيا	عضواً
الأستاذ/ فايز عزمي	شريك، المالية الإسلامية العالمية، برايس واتر هاوس كوبيرز، ماليزيا	عضواً

الأستاذ/ مرتضى خضر محمد أبو زيد	مدير عام المجموعة المالية، مصرف قطر الإسلامي، قطر	عضواً
الاستاذ/ أوليفر أغا	شريك إداري، آغا وشركاؤه، الأمارات العربية المتحدة	عضواً
الأستاذ/ باراكاش باثمانأذان	رئيس إدارة الرقابة المالية، بنك الاثمار، مملكة البحرين	عضواً
الأستاذ / جليل العالي	شريك، كي بي إم جي فخرو، مملكة البحرين	عضواً
الاستاذ / قدير لطيف	شريك، كليف فورد شانس ، الإمارات العربية المتحدة	عضواً
الدكتور/ خالد رفعت الفقيه	الأمين العام والرئيس التنفيذي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية	عضواً/ مقرراً

لجنة المعايير المحاسبية

الاسم	الوظيفـــــة	الصفة
الأستاذ/ فواد لايق	شريك، إرنست ويونغ، مملكة البحرين	رئيساً
الدكتور/ نور الدين محمد زين على الأزهري	مدير تنفيذي لمجلس المعايير المحاسبية الماليزية، ماليزيا	عضواً
الأستاذ/ فراس حمدان	رئيس الدراسات والتحليل، قسم المحاسبة، مصرف لبنان المركزي ، لبنان	عضواً
الأستاذ/ مرتضى خضر محمد أبو زيد	مدير عام المجموعة المالية، مصرف قطر الإسلامي، قطر	عضواً
الأستاذ/ عصام الطواري	الرئيس التنفيذي، رساميل للهيكلة المالية، دولة الكويت	عضواً
الدكتور/ خالد رفعت الفقيه	الأمين العام والرئيس التنفيذي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية	عضواً

لجنة معايير المراجعة والحوكمة

الاسم	الوظيفـــــة	الصفة
الأستاذ/ جميل علي دراس	رئيس قسم الحسابات، الدائرة المالية، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية	رئيساً
الدكتور/ عبد الستار أبو غدة	المستشار الشرعي، مجموعة دله البركة، المملكة العربية السعودية	عضواً
الشيخ/ عصام محمد إسحاق	عضو مجلس الإدارة، المستشار الشرعي، مركز اكتشف الاسلام، مملكة البحرين	عضواً
الأستاذ/ سايمون غراي	مدير، قسم الرقابة، الجهة المنظمة المستقلة للخدمات المالية لمركز دبي المالي العالمي، الإمارات العربية المتحدة	عضواً
الدكتور/ حسين سعيد سعيفان	مساعد المدير العام، البنك الإسلامي الأردني للتمويل والإستثمار، الأردن	عضواً
الاستاذ / قدير لطيف	شريك، كليف فورد شانس ، الإمارات العربية المتحدة	عضواً
الدكتور/ خالد رفعت الفقيه	الأمين العام والرئيس التنفيذي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية	عضواً

أعضاء هيئة المحاسبة والمراجعة
للمؤسسات المالية الإسلامية

الأعضاء المؤسسون (6)	
1	البنك الإسلامي للتنمية (المملكة العربية السعودية)
2	دار المال الإسلامي (سويسرا)
3	شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (المملكة العربية السعودية)
4	مجموعة دلة البركة (المملكة العربية السعودية)
5	بيت التمويل الكويتي (الكويت)
6	بخاري كابيتال (ماليزيا)
الأعضاء المشاركون	
مملكة البحرين (19)	
7	مجموعة البركة المصرفية
8	بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي
9	بنك سيتي الاسلامي للاستثمار
10	شركة التكافل الدولية
11	بنك البحرين الإسلامي
12	بيت التمويل الكويتي
13	بنك الإثمار
14	بيت التمويل الخليجي
15	بنك الخير
16	مصرف السلام
17	المصرف العالمي (ش. م. ب) (م)
18	المصرف الخليجي التجاري
19	بنك سيرة للاستثمار
20	مصرف إبدار
21	سوليدرتي
22	فينشر كابيتال بنك

23	ثروات
24	شركة تآزر
25	مصرف الطاقة الأول
السودان (17)	
26	بنك التضامن الإسلامي
27	بنك الثروة الحيوانية
28	بنك أم درمان الوطني
29	البنك الإسلامي السوداني
30	مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية
31	بنك الخرطوم
32	بنك فيصل الإسلامي السوداني
33	البنك الزراعي السوداني
34	مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية
35	البنك العقاري السوداني
36	البنك السوداني الفرنسي
37	بنك الشمال الإسلامي
38	بنك التنمية التعاوني الإسلامي
39	مصرف المزارع التجاري
40	شركة شيكان للتأمين واعادة التأمين المحدودة
41	بنك الاستثمار المالي
42	شركة السودان للخدمات المالية المحدودة
قطر (8)	
43	مصرف قطر الإسلامي
44	بنك قطر الدولي الإسلامي
45	الاولى للتمويل
46	كيو إنفست
47	بنك قطر الأول للاستثمار
48	بنك بروة

49	بيت الاستثمار
50	بيت التمويل القطري
الإمارات العربية المتحدة (12)	
51	مصرف أبو ظبي الإسلامي
52	بنك دبي الإسلامي
53	مصرف الامارات الإسلامي
54	تكافل ري ليمتد
55	مصرف نور الاسلامي
56	أملاك للتمويل
57	يسار المحدودة
58	بنك الهلال
59	آغا والشامسي
60	المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم
61	دار التكافل
62	بنك عجمان
جمهورية مصر العربية (3)	
63	بنك التمويل المصري السعودي
64	بنك فيصل الإسلامي المصري
65	نايل تكافل
المملكة الأردنية الهاشمية (4)	
66	البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار
67	شركة التأمين الإسلامية الأردنية
68	البنك العربي الإسلامي الدولي
69	بيت المال للادخار والاستثمار
لبنان (1)	
70	بنك بلوم للتنمية
فلسطين (1)	
71	البنك العربي الاسلامي

الكويت (12)	
72	شركة المستثمر الدولي
73	مجموعة عارف الاستثمارية
74	شركة وثاق للتأمين التكافلي
75	مركز التميز في الإدارة – كلية العلوم الإدارية – جامعة الكويت
76	شركة الرتاج للاستثمار
77	بيت المشورة للتدريب والاستشارات الشرعية
78	الأمان للاستثمار
79	شركة المثنى للاستثمار
80	شورى للاستشارات الشرعية
81	رساميل للهيكلة المالية
82	بيت السيولة
83	شركة الامتياز للاستثمار
المملكة العربية السعودية (5)	
84	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
85	المؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات
86	بنك الجزيرة
87	شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية
88	بنك البلاد
سلطنة عمان (1)	
89	بنك نزوة
الجمهورية اليمنية (1)	
90	بنك سبأ الاسلامي
اندونيسيا (1)	
91	بنك معاملات
تركيا (2)	
92	بنك البركة التركي للتمويل
93	بنك التعاون الكويتي التركي

ماليزيا (4)	
94	البنك الاسلامي ماليزيا
95	شركة تكافل ماليزيا
96	بنك معاملات ماليزيا
97	شركة التكافل الوطنية
سلطنة بروناي (1)	
98	بنك إسلام بروناي – دار السلام
تونس (3)	
99	بيت التعامل التونسي السعودي
100	بيت إعادة التأمين التونسي السعودي
101	بنك زيتونة
الجزائر (2)	
102	بنك البركة الجزائري
103	بنك السلام
سريلانكا (1)	
104	الأمانة للاستثمار
باكستان (2)	
105	بنك الميزان المحدود
106	مصرف كريسينت ستاندارد للاستثمار
بنغلاديش (1)	
107	مصرف بنغلاديش الاسلامي المحدود
جنوب إفريقيا (4)	
108	بنك البركة المحدود
109	أويسيس كريسينت كابيتال المحدود
110	مصرف فيرست راند المحدود
111	إلمنت لمدراء الإستثمار
ليبيا (1)	
112	البنك القطري الليبي

المملكة المتحدة (3)	
113	مصرف الاستثمار الاسلامي الأوربي
114	بنك جيت هاوس
115	الخليج الإسلامي
أذربيجان (1)	
116	مصرف الكوثر
كندا (1)	
117	يو إم فاينانشال
الولايات المتحدة الأمريكية (2)	
118	ساتورنا كابيتال (أمانة لصناديق الاستثمار)
119	الجامعة المالية الاسلامية
سورية (1)	
120	مصرف سورية الاسلامي الدولي
غامبيا (1)	
121	المصرف العربي الغامبي الاسلامي
كينيا (2)	
122	بنك المجتمع الأول
123	بنك الخليج الافريقي
جيبوتي (1)	
124	بنك دحبشيل الدولي
الهند (1)	
125	تقوى للاستشارات والاستثمارات الشرعية
جمهورية تنزانيا (1)	
126	بنك أمانة المحدود
الأعضاء الممثلون لجهات إشرافية ورقابية (10)	
127	مصرف البحرين المركزي – البحرين
128	بنك إندونيسيا – إندونيسيا
129	مصرف قطر المركزي – قطر

130	سلطة النقد الفلسطينية – فلسطين
131	مصرف سورية المركزي- سورية
132	مصرف باكستان المركزي- باكستان
133	سلطة النقد - المالديف
134	سوق الأوراق المالية - إيران
135	هيئة التأمين – المملكة الأردنية الهاشمية
136	سوق دبي المالي – الإمارات العربية المتحدة
الأعضاء المراقبون (30)	
137	ارنست ويونغ – البحرين
138	برايس ووترهاوس كوبرز - البحرين
139	كي بي أم جي فخرو – البحرين
140	بنك الخليج الدولي – البحرين
141	المصرف السعودي البريطاني – السعودية
142	كليفورد تشانس – دبي - الامارات العربية المتحدة
143	معهد المحاسبين القانونيين - باكستان
144	المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية- البحرين
145	بورصتا القاهرة والاسكندرية – جمهورية مصر العربية
146	سلطة دبي للخدمات المالية – الامارات العربية المتحدة
147	المعهد الماليزي للبنوك والمصارف الإسلامية – ماليزيا
148	انفرتكيو كبيتال المحدودة –كينيا
149	شركة مايكرو لينك سلوشن - ماليزيا
150	مصرف هونغ ليونغ الاسلامي - ماليزيا
151	هيئة مركز قطر المالي التنظيمية - قطر
152	بنك البحرين للتنمية- البحرين
153	البنك الأهلي التجاري (قسم الصيرفة الاسلامية)- السعودية
154	أنظمة الكومبيوتر المتكاملة العالمية - الكويت
155	إنفراسوفت للتقنية، المحدودة- الهند
156	باث سلوشن – الكويت

157	HSBC أمانة – الإمارات العربية المتحدة
158	المجموعة الأمريكية الدولية – الإمارات العربية المتحدة
159	مصرف شمال أفريقيا الدولي - تونس
160	اس ان آر دنتون– الإمارات العربية المتحدة
161	بي دي أو جواد حبيب - مملكة البحرين
162	الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية المالية الإسلامية- ماليزيا
163	بنك أيكو الإسلامي - قرغيزستان
164	مزارز مشورى - الإمارات العربية المتحدة
165	مزارز مصطفى شوقي وشركاه – جمهورية مصر العربية
166	جمعية الاستثمار المشترك – جنوب أفريقيا
167	أحمد زاكاري ومشاركوه - نيجيريا
الأعضاء المؤازرون (4)	
168	أنظمة الحاسب الدولية (لندن)، المتحدة – المملكة الأردنية الهاشمية
169	شريعة كابيتال- الولايات المتحدة الأمريكية
170	ألن و أوفري - الإمارات العربية المتحدة
171	ب. م. ل. إستشارات - لبنان